رد من جمال عرفان حول صفقة البوينج

عرضت جريدة الاحرار لاكثر من مرة ، بقلم احمد طلعت عضو الامانة العامة لحزب الاحرار وزميل سابق لى فى مصر للطيران ، الى موضوع الطائرات ماركة بوينج التى كانت احدى الدول العربية الصديقة قد اهدتها لنا فى عام ١٩٧٥ ايان ان كنت رئيسا لمصر للطيران .

جمال عرفان

ومع ان كاتب هذه التعليقات احمد طلعت ، يقول فى مقاله الاخير بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٨٣ معقبا على رد من السيد وزير الطيران المدنى .. « وفى معرض دفاع الوزير عن الطيار جمال عرفان - الذى لم نتهمه فى كلمتنا بشىء - قال الوزير الخ .. الا انه ، فى بضعة سطور سابقة لجأ الى نوع من التلميح ، كنت اود ألا يأتى من زميل قديم ، ماعرف عنى الاطهارة اليدوسلامة التصرفات .. عند مايقول - « فضلا عن اننا نؤكد ان هذا العقد قد وقعه - وفى لندن - الطيار جمال عرفان سيف النصر - رئيس شركة مصر وقتها وممثل شركة بوينج فى مصر الان والتلميح على بعده واضح المغزى ..

فكانه يقول .. سامحه الله ان ، جمال سيف النصر وقع العقد مع بوينج - وكان الثمن هو ان وعين ممثلا لشركة بوينج بعدذلك او شيئا من هذا القبيل !

ولما كان فى ذلك الذى نشر - قصديها او تلميحا - مايمس شرفى ونزاهتى ، فان من حقى ان اضع الحقائق كاملة امام الرأى العام .

اولا - ان تتكرموا بنشر ردى هذا فى نفس المكان الذى نشر فيه المقال الاخير المعنون « رد الحكومة لايكفى الخ ... وبنفس النط والاسلوب طبقا لحكم القانون .

١ - فى اواخر عام ١٩٧٤ ، كانت « مصر للطيران » بصدد تعزيز اسطولها الجوى ودرست احتمالات تزويدها بالطائرات ذات المدى القصير . وفى هذا الصدد ارسلت مايسمى بخطاب ابداء الرغبة Letter of Intent الى شركة ماكدونالد دوجلاس لشراء ٦ طائرات من طراز دى سى ٩/٥٠ وكان هذا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤

وبعد بضعة ايام من ذلك زارنى بمكتبى بمصر للطيران مندوبان من شركة بوينج ، وكان عرضهما جديرا بالاهتمام الكبير مما دفعنى لاصطحابهما الى مقابلة السيد نائب وزير الطيران هذا العرض كان يتلخص فى ان احدى الدول العربية الصديقة قد قررت اهداء مصر / الجمهورية ، ممثله فى مصر للطيران ٤ طائرات متوسطة المدى طراز ٧٢٧ بوينج وستت طائرات من طراز ٧٢٧ قصير المدى - بدون مقابل، سوى تسليمها ٣ طائرات قديمه من طراز ٧٠٧ من صناعة بوينج ايضا .

لم يذكر لنا مندوب الشركة اسم الدولة المتبرعة ، وان كنا قد عرفناه بعد ذلك بطبيعة الحال .

٢ - وقد علمنا انذاك ان الدولة المتبرعة قد قامت بنفس العملية ، مشكورة لشركتى طيران عربيتين وطنيتين هما الشركه السورية والشركة العراقية .

٣ - كان هذا العرض السخى الذى لا يكاد يصدق محل اهتمام المسئولين وعرضنا امره على مستويات الادارة المختصة ، ثم على مجلس ادارة المؤسسة ووزارة الطيران المدنى ، ثم - فوق ذلك على لجنة عليا من خارج المؤسسة شكلت بمعرفة السيد رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت الدكتور عبد العزيز حجازى لمناقشة العرض ودراسته من كل نواحيه

كل هذه المستويات واللجنة بحثت بالاجماع قبول هذا العرض السخى وهذه الهديه من الدولة الشقيقة . وغير هذا ماكان يتصور .. قبول او عدم قبول هدية من دولة صديقة بملايين الدولارات

٤ - واضح من هذا ان كل دور مصر للطيران والعاملين بها لم يزد على مجرد « قبول التبرع » فما كان لاحد فى هذه المؤسسة كبيرا او صغيرا - اى مصلحة او حتى اى قرار - لادنى تقدير الثمن ، ولافى طريقة سداده . فالثمن متفق عليه بين الشركة المصانعة (شركة بوينج) وبين الدولة المتبرعة الصديقة لا شأن لنا به فى كثير او قليل - ولا مصلحة او قرار يمكن ان يصدر من اى موظف حتى يمكن ان يظن انه قد جامل او حابى الشركة .. وكيف يحاسبوا او يجاملها - وبالتالى ان يتوقع جزاء ماديا او غير مادى ، وهو لا يدفع ، ولا يشارك ، ولا يتصرف ودوره قاصر على مجرد القبول ثم توجيه « الشكر » !

٥ - وبمجرد ان علمت مصر للطيران باسم الدولة المتبرعة ، قامت بنشر صحيفة كاملة من الجرائد اليومية للثناء على هذا التبرع الاخوى ، وعلى هذه على مجرد « القبول » ثم توجيه الشهامة العربية المشكورة .

٦ - وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٥ ، وقعنا مع شركة بوينج الاتفاق الخاص بهذه الطائرات فى لندن بحضور احد السادة مستشارى مجلس الدولة تم تعيينه من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد مدير عام الشئون القانونية بالمؤسسة ، بعد دراسة قمنا بها لمدة خمسة ايام .

٧ - ومع ذلك فقد تأخر فتح الاعتماد لحوالى أربعة اشهر ، الى ان وصلنى خطاب من مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء بان الهدية التى تبرعت بها الدولة الشقيقة اصبحت ٧ طائرات ٧٢٧ مع عدم الالتزام بتسليم الطائرات ٧٠٧ القديمة التى كانت لديناعلى أن يتم التوقيع على اتفاق جديد فى ٣ من مايو سنة ١٩٧٥ .

٨ - اما عن الاسباب التى ادت بالدولة المتبرعه بالاتفاق مع شركة بوينج الى تعديل الاتفاق ليكون ٧ طائرات من طراز ٧٢٧ فقط مع الغاء طراز ٧٢٧ وعدم تسليم الطائرات القديمة فلم يعلم به ، اى فرد فى مصر للطيران .

وهى على اى حال - هدية من الاشقاء لاندفع فيها مليما واحدا

يضاف الى هذا ان الدولة الشقيقة تبرعت فوق ذلك بطائرة ثامنة باسم حكومة جمهورية مصر

وقد تم توقيع الاتفاق على هذا الاساس الجديد فى ٣ من مايو سنة ١٩٧٥ .

٩ - ازاء هذه الحقائق الثابتة ولدى صور ضوئية من كل هذه المستندات فهل يتصور عقل ان يكون لاى فرد فى مؤسسة مصر للطيران مصلحة - او حتى دخل او قرار او شبه قرار يستحق عليه او يطالب مقابلة برشوة صريحة هل سمع قبل الآن - ان الهدى اليه - يرتشى حتى يقبل الهدية . افنى لااطلب انصافا ، بل اطلب مجرد عقل لم يداخله المرض ، حتى يجيب على هذا السؤال .

١٠ - بقى بعد ذلك التلميح الذى اعتب فيه على الزميل السابق احمد طلعت بانني انا الذى قمت بتوقيع الاتفاق فى لندن وانني حاليا مستشار شركة بوينج بمصر ..

فهل يلمح الاخ طلعت الى انني « جاملت » شركة بوينج فى سنة ١٩٧٥ فعينتنى مستشارا لها بعد خروجى من المؤسسه .

فاولا كيف تتصور « المجاملة » او « المحاباه » من شخص قام نيابة عن بلده بقبول تبرع من بلد شقيق آخر ..

وقد قبلت العمل مع شركة بوينج مستشارا لها ، لاقبولا لرشوة .. فما كان الامر بحاجة الى رشوة ولا مكافأة عن مجاملة فما كان فى قبول التبرع مجاملة بل من ناحيتهم افادة من خبرتى

جمال عرفان سيف النصر

مرة اخرى نعتذر لضيق المساحة وننشر رد شركة الخزف والصينى وتعقيب « الاحرار » عليه العدد القادم ..

.. وتعليق على الرد

رد جمال عرفان على ما سبق ان كتبناه على صفحات ((الاحرار)) حول طلب الاحاطة الذى قدم للحكومة عن صحة ما نشرته (الصحف الامريكية) عن عمولات قدمتها شركة بوينج الامريكية لصناعة الطائرات لبعض الشخصيات فى الشرق الاوسط ، يحتاج منا الى تعليق قصير ، نوجزه فيما يلى :

احمد طلعت

اولا : ان القضية التى اثرناها فيما كتبناه كانت قضية سياسية بالدرجة الاولى - لا تتعلق بالاشخاص - وانما تتعلق بمدى دقة وصحة البيانات التى ادلت بها الحكومة امام مجلس الشعب ، فى الرد على طلب احاطة تقدم به احد الاعضاء ، وبصرف النظر عن موضوع طلب الاحاطة فى ذاته ..

وقلنا - ومازلنا نقول - بان رد الحكومة كان يجب ان يتضمن كل حقائق الموضوع ، فهذا هو الطريق الوحيد لاستقرار الثقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، خصوصا وان ما تدلى به الحكومة امام ممثلى الشعب يسجل فى مضابط رسمية يجب ان يتوفر فيها كل الصدق .. وكل الدقة ..

ثانيا : ان الردود التى تناولت ما كتبناه ، سواء منها رد السيد وزير الطيران المدنى ، او رد جمال عرفان ، قد اكدت ما ذهبنا اليه من ان بيان الحكومة لم يتضمن الحقائق ، فضلا عن التناقض الظاهر بين ما اعلنته الحكومة فى مجلس الشعب ، وما تضمنته هذه الردود من الوقائع ..

ثالثا : انه اذا كان اسم جمال عرفان قد ورد - عرضا - فيما كتبناه حول هذا الموضوع (السياسى) فان ذلك لم يكن يتعلق بشخص جمال عرفان ، وانما يتعلق (بدوره) كرئيس سابق لمصر للطيران فى توقيع عقدين مع شركة بوينج - على خلاف ما ذكرت الحكومة امام مجلس الشعب - ثم (بصفته) كممثل حالى للشركة التى دار الحوار السياسى حول ما نشرته الصحف - الامريكية - عنها .

يشهد بذلك ان مقالنا السابق كان بعنوان (رد الحكومة لا يكفى)

رابعا : ومع ذلك ، فقد كنا نرجو ان يظل السيد / جمال عرفان بعيدا عن هذا الحوار السياسى - الذى بدأناه اصلا مع السيد وزير الطيران - وورد فيه اسم جمال عرفان (عرضا) حتى لا يعطى الفرصة لمن يمكن ان يقول : يكاد المريب ان يقول خذونى .. !!

احمد طلعت

عضو الامانة العامة لحزب الاحرار